

التدبير التشاركي في مازق

تجاوز العراق يقتضي ترسيخ ثقافة التشارك وتكوين النسيج الجماعي وتأهيل مكاتب الجمعيات



الشركاء من شأنها إعادة الاعتبار إلى المدرسة

الات تنفيذية تجتر ما يقدم لها من تعليمات. وأشار بوقدير إلى المشاكل الذاتية لبعض الجمعيات التي تحول دون تفعيلها بنود الشراكة نتيجة مشاكل تعترض المكاتب المسيرة للجمعيات أو إخلالها بعضها بالتزاماتها ما يجعل دون تفعيل بنود الاتفاقية. وتجاوزا للمشاكل المطروحة، اقترح ياسين الضو مكلف بتدبير تنمية الشركات ربط جسور التواصل بين الأكاديمية وشركائها، وتأهيل قدرات مسيري الجمعيات الشريكة مع تنظيم أيام دراسية تستهدف الجمعيات، دون إغفال أهمية إشراك رؤساء الجمعيات والسلطات المحلية لفهمهم على الإنخراط الفعلي في أوراش الإصلاح لكي يحتضنوا المؤسسات التعليمية التي توجد فوق تراب جماعاتهم.

التعليمية على المحيط الاجتماعي والاقتصادي. ولتفعيل عملية إحداث الجمعيات، يتعين العمل على تعميم مشروع القانون الأساسي الخاص بجمعية دعم مدرسة النجاح، ومشروع الاتفاقية الإطار للشراكة بين الجمعية والأكاديمية للمبادرة إلى تأسيس الجمعيات وتشكيل مكاتبها حتى تتمكن الوزارة من تحويل الاعتمادات المالية المخصصة لها. على صعيد آخر، تحدث محمد بوقدير، رئيس مصلحة التوثيق والتنشيط عن مجموعة من الإكراهات التي تحول دون إجراء فعالة للعديد من الشركات، منها ضعف دينامية النسيج الجماعي بالجهة مقارنة مع مثيله في الدائر البيضاء مثلا ومن مغربية أخرى، لذا نلغتن تعبئة شاملة لكل الجهود لضمان انخراط فعال لجمعيات

في إطار تنفيذ مشروع المخطط الاستراتيجي (المشروع 23) الداعي إلى ضمان تعبئة واسعة، واستقطاب فاعلين وحثهم على بلورة شركات حقيقية في أفق دمج مختلف الشركاء في منظومة التربية والتكوين، وتفعيل أوراش الإصلاح الذي جندت له الوزارة كل الفعاليات وكافة الإمكانيات لضخ مدماء جديدة في شرايين المدرسة المغربية، تبنت الوزارة الوصية على القطاع إستراتيجية جديدة تهدف إلى وضع خطة للتواصل الداخلي والخارجي مع مختلف المتدخلين والشركاء (مهات وأولياء التلاميذ، جمعيات المجتمع المدني، جماعات محلية، جامعات...) وتحسيس أكبر عدد ممكن من المواطنين بخصبة التربية والتكوين، إذ شملت الخطة الجديدة إنتاج برامج دورية لعرضها في التلفزيون ومختلف الأذاعات، وتنظيم مؤتمرات مستديرة لترسيخ فكرة مفادها أن موضوع التربية والتكوين ينبغي أن يحتل أهمية قصوى لدى المواطنين والإيمان به كفضيلة ثانية بعد القضية الوطنية. في هذا السياق، أكد محمد بوقدير، رئيس مصلحة التوثيق والتنشيط التربوي بأكاديمية جهة تادلا أزبال، أن الأخيرة تسعى جاهدا إلى عقد شركات مع مختلف الفاعلين وتطوير علاقتها مع الجماعات المحلية لتحتل مسؤوليياتها في تدبير الشأن التعليمي والحفاظ على المكتسبات التي حققتها الأكاديمية في المجال التعليمي والصيانة وحراسة المؤسسات التعليمية وتدبير المطاعم المدرسية والداخلية والنقل المدرسي وبناء المؤسسات التعليمية وتأهيلها، كما يمكن للمصالح الخارجية الأخرى، يضيف بوقدير، (مصالح التجهيز والمكتب الوطني للكهرباء والمكتب الوطني للماء الصالح للشرب) المساهمة الفعالة في دعم المدرس وحل العديد من المشاكل التي يعانها القطاع التعليمي ما يتطلب تعبئة شاملة للانخراط في هذا الورش الوطني الكبير. من جهة، اعتبر نور الدين ميمح، مكلف بالشركاء الدولية بالأكاديمية، بالشركاء علاقة وطيدة بين مؤسستين أو أكثر للقيام بمشاريع تتشعب بالتعاون وتبادل الخبرات أو اقتسام السلطة والعمل على احترام الالتزامات، بهذا المعنى تكون الشركات ثمرة تفاعل جهود فاعلين أو أكثر من أجل توجيه مواردهم أو طاقاتهم لتحقيق مشاريع تنووية تسمح بتحسين مردودية المؤسسات التعليمية والحفاظ على البنية المحيطة. واعتبارا أن نجاح أي شركة، يضيف ميمح، رهين بمدى استجابة العنصر



بيت القصير

القيادة التربوية

عبد الكريم مفضال

يزداد الاقتناع يوما بعد يوم بحتمية التدبير التشاركي للمؤسسة التعليمية، باعتبارها الخلية الأساسية الأولى للمنظومة التعليمية التي ينبغي أن تنطلق منها آجرا وتفعيل التدابير الإصلاحية، وأيضا باعتبار العملية التعليمية شانا مشتركا ينبغي أن يتحمل همومه وهواجسه جميع الممارسين والفاعلين والمتدخلين. لقد أفرز الميثاق الوطني لإصلاح منظومة التربية والتكوين حيزا للتوجيه نحو انفتاح المؤسسة على محيطها، وتدبير شؤونها تشاركيا من خلال عدد من الآليات، وعلى رأسها مجلس التدبير، والارتقاء بجودتها التعليمية عبر عقد شركات مع فاعلين ذاتيين أو معنويين من المحيط. وتواترت الأيام الدراسية والدورات التكوينية لفائدة رؤساء المؤسسات التعليمية من أجل تحقيق الأهداف نفسها، كما خصص أحد منتديات الإصلاح لموضوع الشركات بغرض امتلاك وتمثل مفاهيمها واقتراح بدائل وتوصيات لتفعيل الممكن منها. غير أن الوضع بقي راكدا ولم نتقدم كثيرا في هذا المجال اللهم إلا بعض الاستثناءات التي رغم نجاحها تظل محدودة ودون المتوخى.

ويعزو الممارسون غياب شركات ومشاريع تربوية حقيقية لدى أغلب المؤسسات التعليمية، حسب استطلاع للرأي هم عينة من المديرين، إلى عدم اعتبار الشأن التعليمي هما مشتركا من قبل الكثير من الفاعلين، وكذا ضعف التكوين النظري والتطبيقي في مجال الشركات، إضافة إلى القيود الإدارية، إذ هناك، حسب أحد المديرين، الكثير من المشاريع التي أجهضت بمعاول البيروقراطية والوصاية الإدارية المتشددة والمبالغ فيها أحيانا، وهناك من الباحثين من يضيف إلى هذه الأسباب عوامل معقدة أخرى من قبيل ضعف دينامية النسيج الاجتماعي الوطني ذاتي وموضوعيا، وعدم تجاوب المجالس الجماعية مع بعض انتظارات المؤسسات التعليمية، وأيضا عدم وفاء عدد من الشركاء بالتزاماتهم.

الآن، وفي إطار البرنامج الاستعجالي لتسريع وتيرة الإصلاح، أطل علينا المشروع الثالث والعشرون في موضوع الشراكة والتعاون، وهو يوصي بتعبئة واسعة لجميع المتدخلين والفاعلين، والبحث عن صيغ للحصول على موارد إضافية، ودمج مختلف الشركاء، في أفق تفعيل أوراش الإصلاح القائمة. فهل سنكرر التجربة نفسها ونظل بالتالي ندور في الحلقة ذاتها؟

ما ينبغي الانتباه إليه، أننا في خضم النقاش العام والفضفاض حول التدبير التشاركي العملية التربوية، غالبا ما نغيب عنصرا هاما، اعتبره شخصيا الدينامو أو المحرك الأساسي الذي يتوقف عليه نجاح أي شركة أو مشروع تربوي কিضا كان حجمه وقيمته، إنه رئيس المؤسسة، أو ما يصطلح عليه في الأدبيات بالقيادة التربوية. فكلمتا اتصفت الأخيرة بالدينامية والحيوية والاجتهاد والإبداع وتعدد العلاقات والشخصية الكاريزمية، لا بد أن تترقب بريق أمل.

شراكة بقيمة 4 ملايين بناية فحص أنجرة

الشركاء في مجال التعليم الأولي يخلون بالتزاماتهم

لا يمكن أن يحقق مشروع تربوي، كيفما كانت خصائصه أهدافه، النجاح إلا بتضافر جهود جميع المتدخلين في الحياة المدرسية، من شركاء اقتصاديين واجتماعيين وكل فعاليات المجتمع المدني، إذ بدون ذلك، تبقى المدرسة فضاء مغزولا يقتصر على التلقين والتعليم، وغير قادر على خلق الأجواء الدينامية للأشعة الهادية إلى بلوغ أحسن النتائج. يعد إقليم فحص أنجرة، بقاصم شمال المملكة، من بين المناطق الأكثر كثافة بالفحص، باعتباره الإقليم الوحيد وطنيا الذي يتكون مجاله التربوي من ثمانين جماعة ذاتية، ميزتها تشنت ووجوه وديور المسالك وقسوة مناخ، ما جعل جل مؤسساته التعليمية تنفق على أسبست الضروريات كالإنارة والماء والشرب والمرافق الصحية، التي لا يمكن بدونها خلق حياة مدرسية تمنح المتعلمين فرصة اكتساب القيم والمعارف والمهارات التي تؤهلهم للانخراط في الحياة العامة. ولتفعيل بهذا الإقليم الجبلي، الذي أحدث سنة 2004، ما زال يتخبط وسط عدة مشاكل ومعوقات تحول دون تحقيق مردودية المدرس المسروقة، إذ أصبح الطموح معلقا بيد الجماعات المحلية والمؤسسات الاجتماعية والجمعيات المدني التي تسعى إلى استثمار العنصر البشري المتمثل في المتعلم. الذي يعد دافع رجل المستقبل والعجلة التي تستوقد نحو أفق مشرقة ومفتحة، خصوصا أن المنطقة تزداد خلال الأوقات الأخيرة إقلا اقتصاديا مهما بسبب المشاريع الضخمة بالموازاة مع إحداث المركب المينائي «طنجة المتوسط».

وفي هذا السياق، ذكر ندير الدين الشراي، رئيس مكتب الشراكة ببنابة فحص أنجرة، أن النجابة تعمل جادة لتطخي مجموعة من المشاكل المطروحة عليها انطلاقا من إيمانها بضرورة الانفتاح على محيطها الاجتماعي الاقتصادي وإبرام اتفاقيات شراكة مع كل الأطراف الفاعلة داخل الإقليم وأخارجة، وذلك من أجل تأهيل جميع المؤسسات التعليمية وتوفير الظروف الملائمة لخلق قضاء تربوي تنشط أساسه الحياة المدرسية السعيدة.

وقال الشراي إن «النجابة اخترت نهج استراتيجي بالشركاء التي على عميلة تدبير الشأن التربوي بالإقليم سواء كانت معنوية أو مادية، إذ تمكنت من إبرام العديد من الشركات مع قطاعات حكومية وجمعيات محلية ووطنية،

الشركاء في مجال التعليم الأولي يخلون بالتزاماتهم

الشراكة بالتعليم الأولي في الوسط القروي تنشر التعليم الخصوصي بالمدارس العمومية وتدر مداخل على الجمعيات

لعل أهمها تلك المبرمة مع مؤسسة «طنجة المتوسط للتنمية البشرية»، التي رصدت لذلك مبلغا هاما وصلت قيمته إلى 4 ملايين سنتيم. وأوضح الشراي أن هذه الميزانية خصصت لبناء ثانوية التميز بالإقليم وتأهيل وإصلاح المؤسسات التعليمية وتكوين أساتذة الدعم التربوي ومربيات التعليم الأولي، بالإضافة إلى منح الإمتياز التي ستقدم شهريا لفائدة التلاميذ المتفوقين، وتتراوح بين 300 و750 درهما بالنسبة إلى العاديين، وقد تصل إلى 4 آلاف درهم بالنسبة إلى الثانوي شريطة ألا يتزل معدل الاستفادة عن 14 من 20.

وعملت النجابة، موازاة مع هذه الشراكة المؤسساتية الهامة، على إبرام اتفاقيات أخرى مع عمالة فحص أنجرة والمجلس الإقليمي والآنحاش الوطني وجمعيات محلية ووطنية، وكلها شملت مجالات وفضاءات متعددة تغطي الأوسقات الأساسية، من خلال توفير مقومات العرض المدرسي من البنيات التحتية والتجهيزات الضرورية، وعبر التصدي لمظاهرة النهز المدرسي وتحسين نسب التلقين، وذلك من أجل إرساء مدرسة للجمع بملقومات الجودة المطلوبة. ورغم هذا الرصيد الكمي والنوعي من الشركات، التي تعكس تنامي الوعي الجماعي بأهمية المدرسة واحتياجاتها، فقد سجل العديد من المهتمين وجود صعوبات وإكراهات في التنفيذ والتدبير، سيما المشاريع المتعلقة بالبنيات التحتية، التي تصطلح بالباطة البيروقراطية والإراري والتعقيدات المسطرية الخاصة بالإجراء والتتبع والتقييم، كما لاحظوا ضعف انفتاح النجابة على مستوى المؤسسات الأجنبية، وكذا عدم اهتمامها بمجال التعليم الأولي، رغم الاهتمام البالغ الذي يوليه الميثاق الوطني للتربية والتكوين لهذا المجال الحيوي الهام.

وتسند كل المهتمين في ضرورة وضع إطار منهجي وعلمي من أجل تدبير أمثل للشركاء المؤسساتية، من خلال إنكاء نقاش شفاف ومسؤول تشارك فيه جميع الأطراف المتدخلة لتحديد الأدوار والمسؤوليات، وكذا لضبط البات ومساحات التدخل، حتى ينبعا الجميع لإنجاح كل شراكة مؤسسية تعاقبية ومستدامة.

الشركاء في مجال التعليم الأولي يخلون بالتزاماتهم

الشراكة بالتعليم الأولي في الوسط القروي تنشر التعليم الخصوصي بالمدارس العمومية وتدر مداخل على الجمعيات

زريعا في توسيع قاعدة تدرس التعليم الأولي وتعميمه، رغم مئات الأقسام المدمجة بمؤسسات التعليم الابتدائي العمومي. فهدم تنافسوا في الندوة الوطنية حول الشراكة المؤسساتية من أجل المدرسة المغربية، حول تحديد مفهوم «الشراكة»، إذ منهم من قال بـ«الشراكة المؤسساتية التي تقوم على التعاقد المحدد للمسؤوليات وتقسامها بما يضمن المنفعة، شريطة إخضاعها للتقويم وقياس النتائج، و«الشراكة تعاون وتنسيق وتدبير مشترك بين كل الأطراف» و«الشراكة استثمار مخططة، و«الشراكة ضرورة شمولها» وإحداث مجلس استشاري لدى الوزارة وقطاع التعليم العالي كفضاء للتفكير في الارتقاء بالشراكة على قاعدة انتظارات الأطراف»، يقول أحد القائمين، و«الجمعيات بالوسط القروي تتنافس على إقناع الأكاديميات وإيهاها بعدد اتفاقيات شراكة لفتح أقسام التعليم الأولي «بالمقابل» داخل مؤسسات الدولة.

وفي هذا الصدد، وقع أحمد اخشيشن وزير التربية الوطنية بالرباط على تسع اتفاقيات شراكة بين وزارة التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي، والقطاعات الحكومية والمؤسسات العمومية، كوزارة الداخلية في إطار تفعيل البرنامج الاستعجالي، ووزارة الشباب والرياضة، ووزارة الثقافة، وكتابة الدولة المكلف بالباء البيئية، والمندوبية السامية للمياه والغابات، والمكتب الوطني للماء الصالح للشرب، والمكتب الوطني للكهرباء، ومكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل، والوكالة

والتربية الوطنية بالرباط على تسع اتفاقيات شراكة بين وزارة التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي، والقطاعات الحكومية والمؤسسات العمومية، كوزارة الداخلية في إطار تفعيل البرنامج الاستعجالي، ووزارة الشباب والرياضة، ووزارة الثقافة، وكتابة الدولة المكلف بالباء البيئية، والمندوبية السامية للمياه والغابات، والمكتب الوطني للماء الصالح للشرب، والمكتب الوطني للكهرباء، ومكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل، والوكالة

النقابات التعليمية في الميزان

الوالتحيز عرف نوعا من الارتباك والغوض، بالناخبين عرفت نوعا من الارتباك والغوض، بتصنيف الناخبين حسب الجان، لتعود مرة أخرى وتغالبا حسب الرقم الترتيبي لأرقام الناخب، وقد تم إغفال الإشارة إلى الأساتذة الذين يعملون في سلك غير سلكهم الأصلي، كما بقيت مشكلة تعليق

النقابات التعليمية في الميزان

الأعلى للتعليم، ومجلس الوظيفة العمومية، فهي ليست لها صلاحية التفرير، ولكن اقتراحاتها تصبح سارية المفعول بعد تصادق الوزير الوصي على القطاع، ولها مهام محددة للنظر فيها تتعلق بالجهة الإدارية للموظفين، من ترقية على المستوى الجهوي، حيث اللجان الجهوية، وترقية بالاختيار على مستوى اللجان المركزية، إلى غير ذلك من الوضعية الإدارية، وتحول إلى حياة تاديبية للنظر في قضايا الموظفين المتابعين بمقتضى الفصل 73 من النظام الأساسي للوظيفة العمومية، وتسعى هذه الهيئة إلى تحقيق الهدف من وجودها المتمثل في الدفاع عن مصالح الإدارة من جهة، وعن مصالح الموظف المعني من جهة ثانية وفي أن واحد، وما دام لهذه الهيئة كل هذه الأهمية: فعلى أي أساس تنظيمي يتم تكوينها؟ وإلى أي حد تسلم إجراءات بلورة ميكلتها من الوفاق في حيادي الأخطأ، والنزلاقات أسوء بما عهدها في انتخاباتها التشريعية أو الجماعية بشكل عام؟ إن الرسوم رقم 2.59.0200 المرزوب ب 5 ماي 1959 المؤطر لعملية انتخاب اللجان الإدارية المتساوية الأعضاء قد شاخ وأوهك الدهر، ولم تعد له من قدرة على مجارة ومدارة مجريات الأمور، لذلك فهو في حاجة إلى تعديل جذري، فكيف لرسوم عمر أكثر من 50 سنة أن يقوى على معالجة الاختلالات الراهنة التي يعيشها المشهد التعليمي على مختلف المستويات؟ أما على مستوى العمليات الإجرائية، فإن إعداد اللوائح الخاصة



اللكي ناشيد ×

شهد يوم 15 ماي الجاري إجراء عملية انتخاب ممثلي رجال التعليم في اللجان الإدارية المتساوية الأعضاء، بمشاركة عدد من النقابات المنظمة لموظفي القطاع، وفي غمرة التناس والإعداد، وأثناء الحملات الدعائية، وفي اجتماعات تعبئة اللوائح من طرف النقابات المنافسة، كان يتم في الغالب تداول مصطلح «الجان الثنائية»، وهو خطأ شائع الاستعمال، رغم أنه ليس مصطلحا قانونيا، فكل القوانين لا تتحدث عن لجان ثنائية، وإنما هذه الهيئة في لغة القانون الإداري، تحمل اسم اللجان الإدارية متساوية الأعضاء، وهو اسم مركب يعيد من جهة، إلى دلالة التخليلية المحددة من اثنين إلى أربعة حسب عدد الموظفين من الفئة الممتدة لكل قطاع، ومن جهة ثانية، يجعل إلى دلالة في ثنائية التركيب ما بين ممثلي الموظفين المنتخبين، وممثلي الإدارة المعنية، ومن بين أعضاء هذه الفئة الأخيرة يتم تعيين الرئيس من طرف الوزير المعني، وبذلك تشمل اللجان الإدارية متساوية الأعضاء، مكونين أساسيين متقابلين: مكون الشرعية الانتخابية المنتخب من عمارسة ديمقراطية كحق للموظف في اختيار من ينوب عنه في هذه الهيئة للدفاع عن مصالحه، ويمكن السلطة الإدارية في تعيين من يمثلها في المقابل، وينتسب العنصر، مع إضفاء صلاحيات لمن نصبت رئيسا على اللجنة؛ الذي يظل بالتوازن المفروض بين الكونتين، ويجعل الأمور تميل حيث مال الرئيس.

وتدخل هذه الهيئة في عداد الهيئات الاستشارية إلى جانب المجلس

× (باحث في التربية) dafatir@gmail.com